



د. مظهر محمد صالح *: مفارقة التعقيم النقدي : مضادات السياسة النقدية.

1. تمهيد :

تتصرف السياسة النقدية في العراق الى ممارسة ما يسمى (بالتدخل المعقم - sterilized intervention) من خلال نافذة البنك المركزي العراقي لبيع وشراء العملة الاجنبية عن طريق عمليات السوق المفتوحة بغية الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي (او ما يسمى بالقيمة الخارجية للنقود) ذلك بالسيطرة على مناسيب السيولة المحلية دون التأثير على القاعدة النقدية monetary base البالغ رصيدها اليوم وبحسب بيانات البنك المركزي العراقي في نهاية شباط /فبراير قرابة 139 تريليون دينار عراقي . مقابل استمرار قيام البنك المركزي باستبدال العملة الوطنية لقاء العملة الاجنبية (من ايرادات المالية العامة) التي هي بالغالب من عائدات صادرات النفط الممولة للنفقات الحكومية . وخشية التضخم الناجم عن سحب الطلب demand pull inflation الذي يولده الانفاق الحكومي (وهو الانفاق الذي يهيمن على قرابة 50% من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد) يتولى البنك المركزي ، من خلال نافذة عمليات السوق المفتوحة FX-OMO, بيع العملة الاجنبية كجزء من احتياطاته لسحب السيولة العامة والسيطرة على مناسيبها من خلال عرض جزء من هذه الاحتياطات على السوق . فالطلب على العملة الأجنبية هو بمثابة طلب على عرض من السلع والخدمات والمنافع الأجنبية. وبهذا الاجراءات يتم امتصاص فائض الطلب المحلي السلعي والخدمي بما يحق الاستقرار في المستوى العام للأسعار . منوهين في الوقت نفسه ان السعر: هو قيمة السلع والخدمات معبرا عنها بالنقد . فاستقرار الاسعار يعني استقرار قيمة النقد المحلي .

ومنذ العام 2006 استطاعت السياسة النقدية ان تمارس سياسات التعقيم ولاسيما من خلال التدخل في سوق الصرف واحتواء الدوال المولدة للتوقعات التضخمية موفرةً بذلك استقرارا وثباتاً في اسعار الصرف استمر ولغاية كانون الاول 2020 عندما جرى وللمرة الاولى تخفيض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة 23% . اذ ارتفع التضخم العام خلال السنوات اللاحقة 2021-2022 من قرابة صفر% حتى لامس في مطلع العام 2023 مايقارب 8,5% سنوياً في ظل مخاوف غير منقطعة من حصول توقعات تضخمية inflation expectations ادت الى ابتعاد سعر الصرف في السوق الموازي ليبلغ اقصاه في مطلع العام الحالي وبفارق عن السعر الرسمي قبل رفع قيمة سعر صرف الدينار ثانية بنحو 10% خلال شهر شباط /فبراير 2023.

أوراق في السياسات النقدية والمالية

وبناءً عليه اتخذت السلطة النقدية وبالتشاور مع السلطة المالية قراراً بتعديل سعر صرف الدينار العراقي ليبلغ 1300 دينار ازاء الدولار الواحد بدلاً من سعر الصرف السابق البالغ 1450 دينار ازاء الدولار الواحد، منوهين الى ان مؤشرات مؤسسة Fitch Global للتصنيف الائتماني في تقريرها الاخير للفصل الثاني 2023 حول مخاطر البلدان، قد قدرت نسبة الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي بنحو (موجب 14,8%)، في وقت تؤشر التطبيقات في الاقتصاد النقدي الدولي من ان اي حالة ارتفاع او تحسن في النسبة انفاً وبمقدار (موجب 4% صعوداً) قد تُسوغ رفع سعر صرف العملة الوطنية ازاء العملة الاجنبية بنسبة التحسن نفسها.

ولكن المفارقة التي حصلت في سياسة التعقيم، بان ثمة استمرار في ارتفاع التدفقات بالعملية الاجنبية لمصلحة ايرادات الموازنة العامة وارتفاع احتياطيات البلاد من العملة الاجنبية الى مرتين مستوياتها في الاعوام السابقة دون توافر قدرة على ممارسة التعقيم وسحب السيولة المتفاقمة ضمن القاعدة النقدية نفسها بسبب احلال التطبيقات الرقابية لاتباع اجراءات الامتثال compliances على بيع العملة الاجنبية التي اعتمدها نافذة البنك المركزي لبيع وشراء العملة الاجنبية في أواخر العام 2022. وهو الامر الذي ولد (تعقيماً موازياً) parallel sterilization في اسواق الصرف) وحصول ظاهرة نقدية مستجدة يمكن تسميتها مجازاً من جانبنا (بمفارقة التعقيم The paradox of sterilization) والتي تعني قيام السوق الموازية بالتصرف في مناسب السيولة على وفق درجة ارتفاع او انخفاض (فخ السيولة بالعملية الاجنبية FX-LT) الذي يلامس الدولار النقدي او ودائع الجمهور حتى في المصارف الخارجية بالعملية الاجنبية في عمليات بيع وشراء (تحت تأثير سوق معلومات ملونة او ذات ضوضاء ملونة Color noise) التي نعدم فيها شروط الكفاءة المعلوماتية او القدرة على توفير التوقعات العقلانية لوجود معلومات داخله وخارجه غير مسيطر عليها تقود في الاحوال كافة الى حصول انحرافات اتجاهية في اسعار صرف السوق الموازية trend، وهو ما حصل تحديداً خلال المدة بين تشرين اول /اكتوبر 2022- وشباط/فبراير 2023 اي قبل رفع قيمة سعر صرف الدينار العراقي بتاريخ 8 شباط الماضي بنسبة 10%.

2. سياسة رفع القيمة الخارجية للدينار العراقي (المثبت الاسمي للأسعار).

أ- المرحلة الاولى: ابتداءً ينبغي ملاحظة انه لا تراجع في المستوى العام للأسعار او الرقم القياسي (للتضخم) ككمية اتجاهية بمجرد تطبيق سياسة نقدية متشددة tighten policy لمواجهة التضخم الحاصل نفسه طالما ان التكاليف في الاقتصاد المحلي قد تكيفت هي الاخرى للتحركات السعرية السابقة ولاسيما هياكل الاجور والارباح والمخزونات، لذا فان مقدمة تطبيق اول سياسة رفع لقيمة الدينار العراقي جاءت لمواجهة التضخم في بلادنا (ذات الانفتاح الاقتصادي العالي) وابتدأت من احتواء (التوقعات التضخمية inflation expectations) التي كانت تحدثها الدوال المولدة للتوقعات السعرية



أوراق في السياسات النقدية والمالية

في سوق الصرف الموازي . لذا فان دور استخدام اداة سعر الصرف لمواجهة التضخم هو اثر مسبق leads على النمو السعري وليس أثر متباطيء lags . فالآثار الناجمة عن تطبيق اداة السياسة النقدية المتمثلة بسعر الصرف على درجة (النمو) في المستوى العام للأسعار هي تأثيرات تأتي لاحتماء النمو السعري المتوقع لفرض الاستقرار ، وعندما ستأخذ معدلات النمو في الاسعار بالانخفاض مع ارتفاع اسعار الصرف للعملة المحلية ويطلق عليها اصطلاحاً (بالتطهير السعري disinflation). وهذا ما حصل للمرة الاولى في بلادنا عند تطبيق السياسة النقدية المضادة للتضخم بين الاعوام 2006-2008 حيث استخدم سعر الصرف كمثبت اسمي تدريجي مخفي implicit nominal anchor وعده نظاماً نقدياً monetary regime للعراق , اذ جرى تعديل سعر الصرف تدريجياً عبر ذلك النظام النقدي الذي اعتمد الثبات المتحرك للصرف crawling pegs وتم وقتها رفع القيمة الخارجية للدينار العراقي بنسبة 23% وانخفض يومها (النمو) السنوي في التضخم الى 6% في مطلع العام 2009 بعد ان كان متوسطه قرابة 27% في العام 2006

ب - المرحلة الثانية : بعد ان مارست السياسة النقدية للمرة الاولى تاريخياً عملية رفع سعر صرف الدينار العراقي في العام 2006 وبشكل تدريجي لمواجهة حالة متجذرة من التوقعات التضخمية وقت ذلك، اتخذ البنك المركزي العراقي في شباط /2023 قراراً برفع قيمة الدينار بنسبة 10% كما نوهنا سلفاً ، ذلك بغية مواجهة حالات من التوقعات التضخمية اخذت تولدها السوق الموازية للصرف ويطلق عليها (فك المرساة السعرية de-anchoring) كسلوك مضاد لاستقرار نظام الصرف الثابت ، اذ جاء رفع قيمة الدينار العراقي في مسار حرج مواجهاً لصناعة السياسة النقدية في فرض الاستقرار على المستوى العام للأسعار.

اذ اخذت السوق الموازية ، وللمرة الاولى في تاريخها ، ممارسة سلوك (تعقيمي مضاد للسيولة المحلية) بسبب تأثيرات فخ السيولة بالدولار النقدي FX liquidity trap الذي صار يشكل حيزاً مهماً وخطيراً في مكتنزات الافراد وتسرباً خطيراً في سلوك (الدولة) وتدفق العملة الاجنبية (خارج سيطرة الجهاز المصرفي) وتسمى بتسرب السيولة بالعملة الاجنبية FX liquidity leakages . كما ادركت السياسة النقدية ان تفوق سلوك (التعقيم غير المنظم) على سياسة (التعقيم المنظم) قد اخذ يودي الى استدامة توسيع القاعدة النقدية المرتبطة بالإنفاق الحكومي مولداً استدامة للتضخم النقدي كذلك ، مما ادى الى استمرار الازدواجية في نظام سعري الصرف (الرسمي والموازي) . في حين ادت حالة انخفاض مبيعات نافذة البنك المركزي للعملة الاجنبية من التحويلات الخارجية بسبب البدء بتطبيقات منصة الامتثال الدولية في تشرين اول /اكتوبر 2022 وانخفاض مبالغ الحوالات التي تشكل نسبة 80% من الطلب على العملة الاجنبية بنسب تنفيذ عمليات تحويل خارجي لم تزد على 20% من معدلاتها المعهودة ، وتحديداً خلال الاشهر بين اكتوبر 2022 وشباط 2023 ، مع استمرار تزايد عوائد النفط الحكومية وارتفاع صافي احتياطات البنك المركزي من العملة الاجنبية و كذلك تزايد معدلات



أوراق في السياسات النقدية والمالية

الإصدار النقدي من حوالي 65 تريليون دينار إلى قرابة 100 تريليون دينار ، رافقها انخفاض شديد في مستوى تدخل السياسة النقدية في سوق النقد وتحول التعقيم sterilisation في مناسيب السيولة المحلية لتحتل دورها السوق غير المنظمة كبديل لدور السلطة النقدية في التعقيم لتتحقق: مفارقة التعقيم The paradox of sterilisation. وبهذا فقد خضعت تحركات السيولة المحلية لسيطرة سلوك عوامل العرض والطلب في السوق النقدية غير المنظمة من خارج تأثيرات نافذة البنك المركزي واهداف السياسة النقدية التشغيلية , وهو ما أطلقنا عليه بالتعقيم غير المنظم او مفارقة التعقيم .

وهكذا ارتبط الإصدار النقدي الجديد بشكل مباشر بالإفناق الحكومي دون توافر قدرة كافية على امتصاص السيولة الفائضة excess liquidity ما جعل العملة المحلية المتسربة خارج المصارف هي المكون الأعلى باستمرار على باقي مكونات القاعدة النقدية . كما عدت (ظاهرة التعقيم النقدي غير المنظم في اسواق النقد غير المنظمة Unorganised Sterilisation in unorganized money market (واحدة من اشد الظواهر غرابة جراء ظاهرة التداول النقدي بالعملة الاجنبية في اطار اصدار نقدي محلي متواصل ترتبته عائدات نفطية فعلية بالعملة الاجنبية وفائض مرتفع في الحساب الجاري لميزان المدفوعات كما اشرنا آنفاً، مع عدم توافر قدرة كافية في ممارسة السياسة النقدية لأهدافها التشغيلية operational targets في (التعقيم الكمي) والتحكم بمناسيب السيولة. وهي ظاهرة تبديل غريبة في دالة الطلب على النقد بالدينار التي اخذت تعتمد في سلوكها على سرعة الاستبدال لموجودات السوق من العملة الاجنبية او الدولار الموازية . بعبارة اخرى فهي تسريبات بالنقد الاجنبي تحققت بشكل مكثرات من خارج الجهاز المصرفي نفسه لدى الافراد و تراكمت عبر السنوات الماضية بصورة دولار نقدي خارج سيطرة المصارف، وبات رصيدها من الدولار يماثل قيمة فائض الطلب على العملة الاجنبية غير المنفذ من خلال نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية للبنك المركزي ، وهو طلب كامن متراكم لمدة 5 الى 6 اشهر بين الفصل الاخير من العام 2022 والفصل الاول من العام 2023 مقدراً بنحو 10 مليارات دولار .

ان ما حصل خلال الاشهر السابقة من سلوك وتصرفات في سوق العملة الاجنبية الموازية ، قد رتب سرعة تداول نقود مرتفعة (بالعملة المحلية) واضطراب دالة الطلب النقدي لخضوعها لسوق صرف مرنة موازية مارست التعقيم النقدي الفائق المضاد للتعقيم الرسمي بالدينار العراقي وعلى حساب تقلب سعر صرف الدينار باتجاه الانخفاض . وهكذا لامس العراق للمرة الاولى في دورة حياة السياسة النقدية ما سمي بمفارقة التعقيم : The paradox of sterilisation والتي تعكس ان ثمة فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتراكم بالنسبة نفسها في الاحتياطيات الأجنبية و تزايد تغطية القاعدة النقدية بالعملة الاجنبية وكذلك تعاضم تغطية (coverage) العملة المصدرة بنسبة زادت على (130%)، الا ان التعقيم الموازي باستخدام الارصدة النقدية الاجنبية من: الدولار الموازية Parallel dollarisation قد ظلت بدورها تفاقم من تطور سعر الصرف الموازي حتى بلغ اقصاه في شباط



أوراق في السياسات النقدية والمالية

2023 ليلامس قرابة 20% من الارتفاعات لمصلحة سعر صرف الدولار في السوق الموازي مقارنة بالسعر الرسمي، ذلك تحت تأثير تفاقم الطلب الفائض بالعملة المحلية على العملة الأجنبية ودور الدولار النقدي في تنفيذ نمط من (التعقيم الموازي) الذي بات يساير التوقعات التضخمية في الاسعار ومستوى الانخفاض في سعر صرف الدينار في اسواق المضاربة ليلخص لنا ثانية ما اطلقنا عليه اصطلاحاً بمفارقة التعقيم The paradox of sterilisation وهي ظاهرة ارتفاع كلفة التعقيم جراء ظهور معدل فائدة حقيقي موازي parallel real interest rate ولده فخ السيولة بالعملة الأجنبية ازاء الدينار مقابل الانتقالات الحادة shifts في دالة الطلب النقدي بالدينار تحت تأثير الدولار الموازية وارتفاع قيمة الدولار. اذ يمثل تطور سعر الفائدة الحقيقي الفرق بين سعري الصرف وهو في الوقت نفسه بات احد معجلات التوقعات التضخمية وارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازي نفسه.

3. التصدي لظاهرة التعقيم الموازي: الاجراءات والسياسات.

أ- ادركت السياسة النقدية بحذر شديد ان تفوق (التعقيم الموازي- غير المنظم) على (التعقيم المنظم) حتى وان كان ظاهرة مؤقتة سيؤدي لا مناص الى توسيع جانب مهم من القاعدة النقدية المرتبطة بالإنفاق الحكومي الذي صار نسبياً خارج سيطرة الاهداف التشغيلية للسياسة النقدية وآلياتها المتمثلة بعمليات السوق المفتوحة، ما قد أخذ يولد استدامة للتضخم النقدي ويؤدي الى تكريس استمرار نظام سعري الصرف (الرسمي والموازي). اذ اخذ الاصدار النقدي الجديد المرتبط غالباً بشكل مباشر مع الإنفاق الحكومي، قد يجعل العملة المتسربة خارج الجهاز المصرفي هي المكون الاعلى باستمرار وبشكل مضاف على باقي مكونات القاعدة النقدية. كما اخذت التسربات النقدية خارج قدرات التعقيم الرسمي تتركس من مظاهر الدولار الموازية بلا ريب وتحافظ على فجوة سعر الصرف.

ب- وعلى الرغم مما تقدم، فان الفجوة gap التي ولدت بين سعري الصرف في الاشهر الماضية من العام 2023 جاءت لأسباب تتعلق بطريقة تمويل التجارة الخارجية للقطاع الاهلي والتي فرضتها (منصة الامتثال الدولية تحديداً) منذ نهايات العام الماضي، وهذه المنصة تتطلب قدر عالي من الافصاح عن طبيعة (المستفيد الاخير) من تحويلات العملة الأجنبية الى خارج البلاد. ونظراً لكون التجارة الخارجية الاهلية تخص صغار تجار الجملة وبنسبة 70% حسب طبيعة السوق العراقية، وبغية رفع الاغطية الوسيطة في مجال الاستيراد بين تاجر الجملة الصغير والجهة الخارجية المصدرة للسلع والخدمات الى العراق، فقد اتخذت الحكومة سلسلة من السياسات التجارية والمالية ضمتها عدد من القرارات الايجابية في تشجيع تجارة الاستيراد النظامية لصغار تجار الجملة وهي التجارات التي تتطلب تمويلاً بالعملة الأجنبية بين 50-250 الف دولار ذلك بغية تعزيز العرض السلعي بسعر صرف يبلغ في متوسطه 1320 دينار لكل دولار بدلاً من تاثيرات السوق الموازية. حيث تم فتح الاعتمادات المستندية لتمويل التجارة من دون قيد اجازة الاستيراد ومن دون قيد كون المستورد شركة والاكتفاء بالانتماء الى الغرف التجارية، فضلاً عن تطبيق إجراءات سهلة في التحصيل الكمركي والضريبي، اذ اعتمدت



أوراق في السياسات النقدية والمالية

سياسة للضرائب والرسوم الكمركية المقطوعة السهلة ، اضافة الى فك الاشتباك بين نافذة العملة الاجنبية والضرائب والتدخلات بينهما وازالة الالتواءات البيروقراطية في تسيير عملية اطلاق سبل التجارة الخارجية . فجميع هذه الاجراءات الميسرة من جانب السياسة الحكومية التجارية والاقتصادية قد انسجمت مع تكيف الجهاز المصرفي لمتطلبات منصة الامتثال الدولية بشكل متسارع في توفير الافصاح والشفافية ولاسيما في تعريف (المستفيد الاخير) من التحويلات الخارجية التي تشكل قرابة 80% من الطلب على العملة الاجنبية.

وهكذا فقد تولد الانسجام بين السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي بحزمها الثلاثة التي اطلقها البنك المركزي تباعاً والسياسات الحكومية المشار اليها اعلا ولاسيما السياستين المالية والتجارية الميسرة في تحقيق التقارب المتسارع بين السعر الرسمي للدولار وسعر السوق الموازي. كما رافق ذلك عرض سلعي واسع من خلال منافذ وزارة التجارة لسلع ممولة بسعر صرف مستقر او مدعومة السعر من خلال سلات الغذاء ، وهو ما فرض استقرارا سعريا مضافاً.

ويلحظ ان السياسة النقدية قد استخدمت (المرونات الذكية) في الانتباه الى ان واحدة من مخالفات ادغام بعض التحويلات الراسمالية capital transactions في متطلبات تمويل التجارة كما كان يحدث في السابق (اذ كانت تولد تلك الادغامات تشوهات في الافصاح واللجوء الى الطرق الملتوية للتحويل الخارجي تحت ذريعة تمويل التجارة والتي تصدت اليها منصة الامتثال الالكترونية) اذ كانت هي الحاجة الى العملة الاجنبية لقضايا هي خارج تمويل تجارة الاستيرادات ، وقد تجسدت بوحدة من حزم البنك المركزي المهمة الثلاث والتي سمح البنك بموجبها لشركات التحويل والمصارف بأجراء التحويلات الصغيرة الشهرية لغاية 5 الاف دولار كذلك التحويلات المتعلقة بشراء عقار في الخارج وسد احتياجات الافراد الطبية والتعليمية من العملة الاجنبية بشكل ميسر ، ناهيك عن دور منصة الدولار النقدي ونشاطها في سد حاجة المسافرين للدولار بشكل كافي ومنضبط واستخدام بطاقات الدفع بالعملة الاجنبية لاستعمالها في الخارج بشكل واسع ، يضاف الى كل ذلك تطبيق التعليمات القانونية التي تعمل على الغاء (الدولة) في المعاملات الداخلية والدفع بالدينار بدلاً من الدولار.

في ضوء ما تقدم ومع قوة احتياطات البنك المركزي الاجنبية التي هي الاعلى في تاريخ العراق المالي مقدرةً بين 110-115 مليار دولار كما نوهنا، لذا فان جميع تلك السياسات والاجراءات المتماسكة قد جعلت التقارب بين سعري الصرف وهيمنة السعر الرسمي للصرف البالغ 132 الف دينار لكل 100 دولار على السوق تدريجياً كواقع حال ليكون احد اهم مخرجات نجاح السياسات العامة في فرض الاستقرار في سوق الصرف.

4. مستقبل العلاقة بين السياستين النقدية والمالية.



أوراق في السياسات النقدية والمالية

يعد البنك المركزي العراقي سلطة مستقلة تتمتع بالاستقلال القانوني الواسع استنادا الى قانونه رقم 56 لسنة 2004 ، ولاسيما المادة 26 التي تحمل عنواناً صريحاً نصه: حظر اقراض الحكومة (لا بشكل مباشر ولا بشكل غير مباشر) و لكن يخضع البنك المركزي للتساؤل بشأن تنفيذ سياساته وبلوغ اهدافه امام مجلس النواب بكونه جهة مستقلة استنادا الى احكام المادة 103 (اولاً وثانياً) من دستور جمهورية العراق ، منوهين الى ان البنك المركزي العراقي يمثل سلطة اصدار العملة الوطنية ويحافظ على استقرار قيمة النقد الوطني وقوته الشرائية وله الحرية في التدخل في سوق النقد لفرض الاستقرار وخفض معدلات التضخم من خلال ضبط مناسيب السيولة المحلية وهي عمليات نقدية تأتي ضمن الاهداف التشغيلية للسياسة النقدية و يطلق عليها بإجراءات (التعقيم sterilisation). كما يعد البنك المركزي العراقي ، بنك الدولة ذلك في ادارة العمليات المالية للحكومة ويتولى كذلك ادارة احتياطات البلاد من العملة الاجنبية وعلى وفق افضل اساليب ادارة المحافظ الاستثمارية السيادية وادلتها القياسية من حيث تعظيم عوائد الاصول وتجنب المخاطر كافة سواء القانونية او السعرية وغيرها .

وبذلك ، فان البنك المركزي وبحكم دوره في التحكم في مناسيب السيولة المحلية والسيطرة على تدفقاتها لتحقيق الاستقرار في نمو عرض النقد كما نوهنا ، فانه يمارس عمليات السوق الثانوية في بيع وشراء الاوراق المالية بشكل عام والحكومية منها بشكل خاص بغية ادارة السيولة العامة في الاقتصاد والسيطرة على مناسيبها ومعدلات نموها وبشكل يحقق الاستقرار النقدي والسعري ، ويتم ذلك من خلال التعامل المباشر مع السوق المصرفية الوطنية حصراً . اذ يلحظ انه بحوزة البنك المركزي العراقي حالياً من خلال عمليات السوق الثانوية قرابة 64% من اجمالي الدين العام الداخلي وهي ادوات دين حكومية متمثلة بشكل سندات وحوالات خزينة (اي انها ادوات اقترضت حكومية تم خصمها من جانب المصارف المحلية بكونها الحائز الاولي قبل خصمها لدى السلطة النقدية) . اذ قامت المصارف ولاسيما الحكومية في فترات مختلفة بخصم فائدها لدى البنك المركزي واسترجعت سيولتها وهي تحمل فائدة سنوية تتراوح بين 2-3% واصبحت اليوم جزءاً لا يتجزأ من الاصول او الموجودات في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي . اذ تقدر قيمة حوالات الخزينة التي هي بحوزة السلطة النقدية فحسب بنحو 46 تريليون دينار حالياً.

وعلى الرغم مما تقدم فان الاحتياطات من العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي هي في مستويات مريحة جدا وهي الاعلى في تاريخ البلاد المالي اذ لا تقل عن اربعة (بالنقد الاجنبي والذهب) بين 110-115 مليار دولار وتشكل في الوقت نفسه نسبة (تغطية) للعملة النقدية المصدرة (وعلى وفق سعر الصرف الحالي) بنحو يقرب من 130% وهي تغطية عالية وامينة حقا في حين ان المعيار التجاري للاحتياطات المذكورة يغطي بين 18-20 شهرا استيراديا على الاقل ازاء المعيار العالمي الذي لا يتعدى ثلاثة اشهر.



أوراق في السياسات النقدية والمالية

لذا فان السياسة النقدية وبحكم كون البنك المركزي العراقي هو مستشار الحكومة المالي وهو من ينسق ويتشاور مع الحكومة بموجب قانونه لضمان التناسق والانسجام مع مفاصل السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى، فان اي قرار تتخذه السلطة النقدية في قبول خصم او تسهيل اية ادوات دين حكومية كالسندات او حوالات الخزينة (تفرزها تطبيقات تمويل فقرة العجز في الموازنة العامة الاتحادية للعام 2023) سيخضع لا مناص للمعادلات القياسية الدقيقة في تطبيق ادوات السياسة النقدية واهدافها التشغيلية، ذلك في اطار ادارة سيولة الاقتصاد وبشكل متوازن مع مؤشرات الاقتصاد الكلي وبما ينسجم واستقلالية البنك المركزي العراقي.

(* باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي. المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 30
نيسان 2023